



اسم المقال: مقال (كيف التعامل مع عالم مضطرب) للمؤلف ريشارد هاس

اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7090>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 19:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



((كيف التعامل مع عالم مضطرب))
ريشارد هاس

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

في كتابه "المجتمع الفوضوي"، جادل العالم هيدلي بول^٢ انه ثمة توتر متكرر بل يكاد ان يكون دائماً في العالم بين قوى النظام وقوى الاضطراب وان تفاصيل التوازن بينهما تحدد السمة الخاصة لكل عصر. تشمل مصادر النظام الفاعلين الملتزمين بالقواعد والترتيبات الدولية القائمة وصيرورة تعديلها؛ اما مصادر الاضطراب فتشمل الفاعلين الذين يرفضون تلك القواعد والترتيبات من حيث المبدأ ويشعرون انهم احرار في تجاهلها أو تقويضها. وان التوازن يمكن ان يتأثر ايضاً بالتيارات العالمية، التي تخلق وتجسد السياق العام لخيارات الفاعلين. وفي يومنا هذا، يتحول التوازن بين النظام والاضطراب نحو الأخير. ومرد الامر ان بعض الأسباب تكون بنيوية، مع ان بعضها

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (Foreign Affairs) في عددها الصادر في تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠١٤.

** رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية.

^١ يبحث الكتاب (المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية) الصادر في العام ١٩٧٧ والذي صدرت ترجمته العربية عن مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٦، في ثلاث مسائل أساسية: المسألة الأولى تتعلق بطبيعة النظام (order) في السياسة العالمية. والثانية تتصل بكيفية الحفاظ على ذلك النظام في نظام (system) الدولة المعاصر. ويتصدى في المسألة الثالثة لاستكشاف الطرائق البديلة، الممكنة والمعقولة، المؤدية إلى تحقيق النظام العالمي. وخلافاً لبعض الآراء التي تقول إن نظام الدولة ذات السيادة آخذ في الأفول، فإنه يجادل بانه، خلافاً للتفكير السطحي، فإن سيادة الدولة ليست عقبة في تحقيق النظام العالمي، بل هي أساسه المكين. (الترجمة نقلاً

<http://www.almutmar.com/index.php?id=200914628>)

^٢ مفكر استرالي، ولد في سيدني، استراليا (١٩٣٢ - ١٩٨٥)؛ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة استرالية الوطنية وكلية لندن للاقتصاد وجامعة أكسفورد. صدر له في العام ١٩٧٧ كتابه الموسوم (المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية) والذي يقول فيه "إن سمة الفوضى وليست سمة النظام هي السمة البارزة في السياسة الدولية، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة يوتوبية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن، ولم تكن قائمة في أي وقت مضى". (الترجمة بتصرف نقلاً عن

http://www.copticassembly.com/printart.php?main_id=2564)

في آسيا، لا تكمن المشكلة في عدم الاستقرار الحالي بل في احتمالية تزايدها فيها. هنالك، لا تكون الدول ضعيفة ولا مقوضة بل انها تزداد قوة. ان هذا الخليط من دول عدة ذات هويات قوية، واقتصادات نشطة، وميزانيات عسكرية آخذة بالتزايد، وذكريات تاريخية مريرة، ونزاعات إقليمية عسيرة على الحل حتى الآن، يطرح وصفا لعملية مناورة جيوبوليتيكية تقليدية أو نزاع مسلح محتمل. علاوة على التحديات في هذا الامتداد من العالم المتمثلة في كوريا الشمالية الهشة وباكستان مضطربة. اللتان تملكان اسلحة نووية (وكلاهما يمتلكان الارهابيين الأشد خطورة في العالم). اياً منهما يمكن ان يكون مصدراً لأزمة محلية أو عالمية ناجمة عن فعل متهور أو انخيار الدولة.

تكون بعض التهديدات المعاصرة للنظام عالمية، فهي انعكاس لجوانب العولمة التي تشمل تدفق الارهابيين عبر الحدود والفيروسات (المادية والافتراضية)، وانبعاث الغازات من البيوت الزجاجية. وبقلة توفر اليات مؤسسية لوقفها أو ادارتها، تملك مثل هذه التدفقات إمكانية تعطيل النظام ككل والاخلال بطبيعته. و يجعل صعود الشعبية وسط الركود الاقتصادي وتساعد اللامساواة من شأن تحسين الحوكمة العالمية امراً يمثل أكثر تحدياً.

ان المبادئ التي تصوغ النظام الدولي، هي الاخرى، محل خلاف. فعلى الرغم من وجود بعض الإجماع على عدم قبول امتلاك الاراضي بالقوة، وان مثل هذا الاتفاق حث التحالف الواسع الداعم لرفض مسعى صدام حسين إلحاق الكويت بالعراق في العام ١٩٩٠. إلا ان الاجماع انفرط عقده وانسلت خيوطه بما يكفي عند الجيل اللاحق حينما سمح لروسيا ان تفر ناجية بفعلها من ادانة عالمية مشابحه بعد احتلالها شبه جزيرة القرم في الربيع الماضي (٢٠١٤). ويمكن للمرء ان يحنن مقدار الاستجابة الدولية لأي مسعى قد تقوم به الصين لاستعراض عضلاتها حول مجال جوي أو بحار أو اراض متنازع عليها. وتنسل خيوط الاتفاق الدولي أكثر حينما يتم التطرق الى مسألة حق الخارجيين في التدخل حينما تتحاجم حكومة ما مواطنيها أو ان تحقق في تلبية التزامات سيادتها. وبعد عقد من الزمان على مصادفة الامم المتحدة، عليها، فان فكرة "المسؤولية في

الحماية¹ لم تعد بعدُ تتمتع بدعم واسع، وليس ثمة اتفاق مشترك حول ما الذي يمثل تدخلاً مشروعاً في شؤون الدول الأخرى.

ومما لا ريب انه ثمة قوى نظام فعّالة بشكل حسن. إذ لم تكن ثمة حرب بين القوى الكبرى في بحر عقود عدة، وليس ثمة واحدة تلوح في آفق المستقبل القريب. إذ تتعاون الصين والولايات المتحدة في بعض المناسبات وتتنافسان في أخرى، ولكن حتى في الحالة الأخيرة فان التنافس يكون مقيداً. ويكون اعتماد أحدهما على الآخر حقيقياً، وان كل منهما يستثمر عند الآخر بقدر كبير (بالواقع والارقام)، مما يجعل أي قطع في العلاقات كبير ومطول امكانية مقلقة للآخر.

روسيا، هي الأخرى، مقيدة بالاعتماد المتبادل على الرغم من ان اعتمادها يكون اقل مما للصين بسبب اقتصادها القائم على الطاقة ومستويات أكثر تواضعاً من التجارة والاستثمار الخارجي. يعني هذا ان العقوبات ستكون لها فرصة التأثير في سلوكها على مر الزمان. ولعل سياسة بوتين الخارجية تكون انتقامية إلا ان موارد روسيا من القوة الصلبة والناعمة تكون محدودة. ولم تعد روسيا موضع استحسان عند أي أحد ما خلا الروس الاثنيين. وبالنتيجة فان المشاكل الجيوبوليتيكية التي يمكن ان تسببها ستبقى على حدود أوروبا دون ان تلمس قلب القارة. في الواقع، فان العناصر الحاسمة لتحول أوروبا في بحر السنوات السبعين الماضية.. تحول المانيا الى دول ديمقراطية، والمصالحة الفرنسية الالمانية، والتكامل الاقتصادي.. كانت قوية بحيث يمكن ان يسلم بها جديلاً بكل معقولة. فلربما يجعل ضيق آفق التفكير والضعف العسكري لأوروبا من المنطقة

¹ يقوم مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي أقرته الأمم المتحدة، لتسوية التدخل في الأزمات الدولية بالقوة على قرار متعدي الأطراف يقضي بأن كل دولة مطالبة بحماية مواطنيها من الإبادة الجماعية ومن جرائم الحرب والتطهير العرقي ومن الجرائم ضد الإنسانية. وإذا كانت الدولة لا تستطيع أو لا تريد حماية مواطنيها فعندئذ يحق للمجتمع الدولي التدخل وإذا اقتضت الضرورة بقوة السلاح. أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المبدأ في العام ٢٠٠٥ وتركت مجلس الأمن الدولي تحديد التدابير التي من شأنها فرض السلام.

ظهر مبدأ مسؤولية الحماية نتيجة فشل عمليات حفظ السلام في كل من رواندا والبوسنة حيث وقف في التسعينيات أفراد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يشاهدون المدنيين يذبحون أمام أعينهم. ولم تكن قوات حفظ السلام هذه حاصلة على تفويض لحماية المدنيين. (المترجمة، نقلاً عن

الكثير من التحديات، منها نمو متباطئ، وفساد متفش، وشيخوخة سكانية، وتراجع بيئي وجارات مثيرة للقلق. وليس ثمة بلد اخر يكون قريباً من ان يجمع بين القدرة والالتزام الضروريين ليكون متحدياً للولايات المتحدة ومنافساً لها على التفوق العالمي.

وتحدث الرئيس الأميركي باراك اوباما مؤخراً تنفيساً عما يجول في صدره من هموم بالقول ان "العالم كان دائماً وما انفك يعيش في حالة فوضى"، إلا ان ما يجري اليوم " ليس شيئاً مقارباً من التحديات التي واجهتنا ايام الحرب الباردة." لكن مثل هذه الوثوقية تكون في غير موضعها، ما دام يكون العالم اليوم أكثر فوضوية. ومرد الامر ظهور عدد أكبر من اللاعبين المؤثرين والافتقار الى مصالح أو آليات متداخلة لتقييد قدرة اللاعبين الأكثر تطرفاً او تعديل سلوكهم.

في الواقع، ان الهيمنة الأميركية تأخذ بالضعف إلا انه ليس ثمة خليفة ينتظر التقاط عصا الشرطي، والمستقبل الأرجح ان يعطي فيه النظام الدولي الحالي المجال لنظام غير منظم ذي عدد كبير من مراكز القوى تعمل باستقلالية متزايدة ولا تبالي بالمصالح الأميركية وتفضيلاً لها. سيسبب هذا مشاكل جديدة، بل ويجعل من المشاكل القائمة أكثر عصية على الحل. زبدة القول، ان نظام ما بعد الحرب الباردة تنسل خيوطه الآن وما دام لا يبلغ حد الكمال فانه سيكون مخففاً.

أسباب المشكلة

لماذا بدأت الامور بالاضطراب؟ يعزى الامر لعدة اسباب بعضها بنوي والآخر اختياري. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، فان ما قوض النظام هو تقليدية حكومات غير مستقرة وفسادة غالباً وغير شرعية، والحد الأدنى من متطلبات المجتمع المدني، ولعنة وفرة موارد الطاقة (التي غالباً ما اعاقت الاصلاح الاقتصادي والسياسي)؛ والانظمة التعليمية الضعيفة، ومشاكل متعلقة بالدين مختلفة مثل الانقسام الطائفي والاقتنال بين المعتدلين والمتطرفين والافتقار الى خط واضح ومقبول بصورة واسعة بين المجالات الدينية والعلمانية. ولكن الاعمال الخارجية قد اضافت الى المشاكل وزادت من الطين بلة بدءاً من الحدود القومية المرسومة بطريقة سيئة الى التدخلات الأخيرة.

وبالقاء نظرة الى ما قبل عقد من الزمان، فان قرار الإطاحة بصدام حسين وإعادة تشكيل العراق يبدو خاطئاً أكبر مما ظهر عليه حينها. والامر لا يقف عند هذا الحد. فالسبب المعلن عن

الحرب . القضاء على اسلحة الدمار الشامل . ظهر على انه ذو نقائص واطفاء . وما يظهر عند استعادة الاحداث الماضية والتأمل فيها هو حقيقة ان إزاحة صدام حسين ومنح السلطة للغالبية في البلد قد حوله من موازنة المطامح الاستراتيجية الايرانية الى خدمتها، في عملية فاقمت من الاحتكاكات بين المسلمين داخل البلد والمنطقة على وجه العموم. كما لم يأت تغيير النظام بنتائج افضل في بلدين اخرين تم التغيير فيهما فعلاً. في مصر، أسهمت الدعوة الأميركية للرئيس حسني مبارك للتخلي عن منصبه في حالة استقطاب المجتمع. وأظهرت النتائج اللاحقة ان مصر لم تكن مستعدة بعد لتحويل ديمقراطي، وان سحب الدعم الأميركي عن صديق وحليف قديم أثار تساؤلات في مناطق اخرى (أكثر ما تم ملاحظته في العواصم العربية) عن قدرة الاعتماد على التزامات واشنطن . في ليبيا، ساعدت على الإطاحة بمعمر القذافي بمسعى أميركي . أوروبي مشترك على قيام دولة فاشلة، تسيطر عليها الميليشيات والجماعات الارهابية. لا فصال في القول ان الضرورة المشكوك فيها للتدخل نفسه، قد توافقت مع الافتقار الى المتابعة الفاعلة والممارسة الشاملة . التي جاءت بعد سنوات قليلة من حث القذافي لتخليه عن برامجه للأسلحة غير التقليدية . زادت على الأرجح من قيمة الأسلحة النووية المتصورة ، وقلصت احتمالية ان تحذو بلدان اخرى حذو نموذج القذافي.

في سورية، عبرت الولايات المتحدة عن دعمها للاطاحة بالرئيس بشار الأسد من ثم لم تفعل إلا القليل جداً لإزاحته عن الحكم. واستمر اوباما يزيد من سوء الوضع من خلال بيان مجموعة من الخطوط الحمراء منها الاستخدام السوري لذخائر كيميائية ومن ثمّ اخفق في التصرف حتى عندما تم تجاوز هذه الخطوط بوضوح. اضعف هذا معنويات المعارضة هناك، وكان السبب في ضياع فرصة نادرة لإضعاف الحكومة وتغيير زخم الحرب الاهلية، وساعد على التبشير باقتراب سياق قد تنجح فيه الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، التي اعلنت نفسها دولة اسلامية. كما أسهمت الفجوة بين اللغة الخطابية والفعل بطرح تصورات عن عدم جدارة أميركا بالثقة أو الاعتماد.

في آسيا ايضا، فان النقد الرئيس الذي يمكن ان يجند ضد السياسة الأميركية هو اللامبالاة التي تبديها أميركا إزاء القارة. وما دامت قد زادت التيارات البنيوية من مخاطر صراع تقليدي داخل

الدولة، أخفقت واشنطن في التحرك بأسلوب حازم لتحقيق استقرار الوضع . فلم تزد من التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة بغية طمأنة الحليف والوقوف بوجه من يعلن التحدي، وفعلت القليل لبناء دعم محلي لأي ميثاق تجارة إقليمي، ومواصلة على نحو غير كافٍ مشاورات فاعلة أو معززة لصياغة تفكير الزعماء المحليين وفعلهم.

وفيما يتعلق بروسيا، فقد أسهم كل من الفاعلين الخارجي والداخلي في تدهور الوضع. إذ اختار بوتين نفسه تعزيز قوته السياسية والاقتصادية وراح يتبنى سياسة خارجية تجعل من روسيا مناوئة لنظام دولي رسمت الولايات المتحدة معالمه وقادته. إلا ان السياسة الأميركية والغربية لم تشجع غالباً على خيارات أكثر بناءة من جانبه. وبغض الطرف عن قول تشرشل المأثور عن كيفية التعامل مع عدو مهزوم، فان الغرب أظهر القليل من الجاذبية في اعقاب نصره في الحرب الباردة. ونظر الكثير من الروس لتوسع الناتو على انه إذلال أو خيانة أو كلاهما. كان يمكن ان ينجز الكثير بخصوص الشراكة من اجل السلام، وهو برنامج مصمم لدعم علاقات افضل بين روسيا وحلف الناتو. اختيارياً، كان يمكن لروسيا ان تطلب الانضمام الى الناتو، وهي نتيجة كان يمكن ان تحقق فارقاً عسكرياً بسيطاً، ما دام سيصبح حلف في المعنى الكلاسيكي اقل من تجمع دائم لمساهمين محتملين "لتحالفات الرغبة". ان احد المجالات القليلة التي تستطيع فيها روسيا ان تدعي كونها ما زالت قوة عظمى الا وهو مجال ضبط التسليح، قد وضع جانباً ما دامت الاحادية الجانبية واتفاقيات الحد الأدنى أصبحت هي العرف السائد. وكانت السياسة الروسية ستطور الطريقة التي لديها بأية حال من الأحوال، حتى لو كانت الولايات المتحدة والغرب عموماً أكثر كرمًا وترحيباً، إلا ان السياسة الغربية زادت من أرجحية مثل هذه النتيجة.

بالنسبة للحكومة العالمية، غالباً ما تكون الاتفاقات الدولية عصية على التحقيق لعدة اسباب. فالرقم المطلق للدول التي تصوت بالاجماع يكون عسيراً أو مستحيلاً. كذلك هي المصالح القومية المختلفة. وبالنتيجة، أخفقت مساعي إرساء قواعد ترتيبات عالمية جديدة لدعم التجارة أو ابطال التغير المناخي. أحياناً لا تتفق الدول على ما الذي ينبغي فعله ومن هي الدول المستعدة للتضحية من اجل هدف أو انها تكون مترددة في دعم مبادرة خشية ان تسجل سابقة يمكن ان تستخدم

ضدها فيما بعد. من ثمّ ليس ثمة "مجتمع دولي" في الواقع أكثر منه الاستخدام المتكرر لما تقترحه العبارة.

مرة اخرى، أسهمت التطورات في الولايات المتحدة وأفعالها في السنوات الأخيرة، في تفاقم المشكلة. فنظام ما بعد الحرب الباردة افترض الهيمنة الأميركية وهي وظيفة ليس مجرد قوة أميركية فحسب بل وتأثير أميركي أيضاً يعكس رغبة من جانب الآخرين لقبول القيادة الأميركية. عانى هذا التأثير مما يمكن تصوره عموماً على انه سلسلة من الاخفاقات والأخطاء، منها تشريع اقتصادي مترهل أسهم في الأزمة المالية، وسياسات أمنية قومية لا تُلقَى بالألّا للأعراف الدولية، وعدم كفاية إدارية محلية، واختلال وظيفي سياسي.

زبدة القول ان النظام تصدع بسبب التقاء ثلاثة تيارات. توزيع القوة في العالم بين عدد ومدى واسع من الفواعل. تضالّوا الاحترام للنموذج الاقتصادي والسياسي الأميركي. وان خيارات السياسة الخارجية الأميركية بعينها لا سيما في الشرق الأوسط قد زادت من حالة الشك بشأن الحكم الأميركي وموثوقية التهديدات والوعود الأميركية. والنتيجة النهائية انه بينما تبقى القوة المطلقة للولايات المتحدة هائلة، فان التأثير الأميركي قد تضاعف.

ما العمل؟

لا مرأى في ان الاضطراب الحالي الذي يشهده العالم من غير المرجح ان يتلاشى أو ان يوجد حل له. إذ قد ييات السوء أسوء بسهولة ويسر اذا ما راحت تبرهن الولايات المتحدة على انها غير راغبة أو قادرة على اتخاذ خيارات تكون أكثر حكمة وتتسم بانها بناءة أكثر. ليس ثمة حل منفرد للمشكلة ما دامت تختلف طبيعة التحديات من منطقة لأخرى ومن قضية لقضية. في واقع الحال، ليس ثمة حل من أي نوع لوضع يمكن ادارته في أفضل الأحوال ناهيك عن حله.

ولكن ثمة خطوات يمكن بل ينبغي اتخاذها. في الشرق الأوسط، إذ يمكن ان تفعل الولايات المتحدة اسوء من تبني يمين ابقراط وتسعى قبل كل شيء الى عدم حصول المزيد من الاذى. تحتاج الفجوة بين الطموحات الأميركية وأفعالها الى ان يتم تضيقها. ومن المنطقي أكثر تقليص الأولى وزيادة الأخيرة. والحقيقة غير السارة هي ان التحولات الديمقراطية للمجتمعات الاخرى غالباً ما تقع خارج وسائل الخارجيين لتحقيقها. فليست كل المجتمعات في وضع متساوٍ يؤهلها لتصبح

